

FOR IMMEDIATE RELEASE

Dec. 18, 2011

**CONTACTS: Atlanta, Deborah Hakes +1 404 420 5124; Cairo, Sanne van den Bergh
+20 1013511710**

بيان تمهيدي من مركز كارتر حول المرحلة الثانية من انتخابات مجلس الشعب المصري

أفاد متابعو مركز كارتر الذين قاموا بمتابعة انتخابات مجلس الشعب في مصر بوجود تقدم في نواح عدة بالنسبة لمراكز الاقتراع خلال المرحلة الثانية من التصويت والتي جرت خلال 14-15 ديسمبر، ومع ذلك، فقد وجدوا العديد من أوجه النقص التي تحتاج إلى تحسين.

من الناحية الإيجابية، كانت الخبرة التي حصل عليها القضاة الذي قاموا بالإشراف على المرحلة الأولى من الانتخابات واضحة في المرحلة الثانية، حيث وضح ذلك على العديد من العمليات الإدارية واللوجستية. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد متابعو مركز كارتر بوجود انخفاض لعملية خرق الصمت الانتخابي في معظم المناطق.

وبالرغم من ذلك، فإن العديد من المشكلات التي تم ملاحظتها خلال المرحلة الأولى مازالت موجودة خلال المرحلة الثانية من الانتخابات. فمساعدة الأमीين من الناخبين مازالت تتم بشكل غير مطرد في الكثير من مراكز الاقتراع، ومن الممكن تحسينها إذا تم إصدار تعليمات واضحة للمسؤولين عن الانتخابات. وإضافة إلى ذلك، هناك مسائل خاصة بعملية فرز الأصوات يجب تحسينها، ومن ضمنها تطوير إجراءات محددة وواضحة فيما يخص المسؤولين عن الفرز وتجميع النتائج.

وقد لوحظ، في أثناء عمليات التصويت والفرز عدم التواصل بين مسؤولي القضاء وبين قوات الأمن مما أدى إلى عرقلة الوصول إلى مراكز الاقتراع والفرز. وقد أفاد متابعو الانتخابات بأن إدارة عمليات الوصول إلى

مراكز الاقتراع والفرز بالنسبة لمسؤولي الانتخابات، ومندوبي الأحزاب والمرشحين، والمشاهدين الدوليين والمحليين، قد كانت صعبة بشكل غير ضروري في معظم الحالات. إن توعية قوات الأمن بواجباتهم ضرورية،¹ بالإضافة إلى تنسيقهم تحت سلطة مسؤولي القضاء.

وبينما كانت البيئة المحيطة بالانتخابات سلمية،² في العموم، شهد متابعو المركز، بكثير من الندم، موت وإصابة المتظاهرين والذي نتج عن العنف حول مجلس الوزراء وميدان التحرير. ويدين المركز هذا العنف واستخدام القوة المفرطة من قبل القوات الأمنية، ويحث على القيام بتحقيقات شاملة ودقيقة في هذه الأحداث. حيث يفت مثل هذا العنف في عضد الحق الأساسي في الأمان، الذي يعتبر جوهريا لكل المواطنين المصريين كما أنه يعتبر محوريا لضمان حقهم في حرية التعبير وحرية التجمع، التي تعتبر ذات أهمية خاصة خلال فترة الانتخابات.

لقد شهدت بعثة مركز كارتر المرحلة الثانية لانتخابات مجلس الشعب المصري التي جرت يومي 14 و15 ديسمبر وتلك عبر تسع من المحافظات المصرية السبع والعشرين.³ وقد أرسل المركز ما يزيد عن 40 مشاهدا دوليا إلى كل من المحافظات التسع لمتابعة البيئة ما قبل الانتخابات، وعمليات الاقتراع والفرز بشكل مباشر.

وبما أن الانتخابات تجري خلال مراحل، فسيشكل هذا البيان جزءا من التقييم الشامل لمركز كارتر الذي يجب أن يتم إكماله في نهاية انتخابات مجلس الشعب. ويبنى هذا البيان على البيانات السابقة التي تم إصدارها

¹ الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)، إعلان الاتحاد البرلماني الدولي الخاص بمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة، مادة 4 (8): "على الدولة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتوفير الأمن للأحزاب والمرشحين ومؤيديهم وللمنع العنف الانتخابي."

² يقر مركز كارتر بحدوث أحداث منفردة من العنف الجسدي التي ارتكبتها قوات الأمن في بعض الحالات ومرشحو ومؤيدو الأحزاب السياسية في بعض الحالات الأخرى. وقد تم نشر هذه الأحداث بصورة موسعة في وسائل الإعلام، ففي 15 ديسمبر 2011 تم ضرب ياسر الرفاعي (اتتلاف الثورة مستمرة) من قبل الشرطة العسكرية عند محاولته دخول أحد مراكز الاقتراع. ولاحظ مشاهدو مركز كارتر في السويس اشتباكات بين قوات الأمن ومؤيدو حزب الحرية والعدالة. كما يدعي رئيس نادي القضاة أن قوات الأمن في مركز اقتراع في الشرقية قد أساءت معاملة العديد من القضاة.

³ تتضمن هذه المحافظات التسع: بني سويف، والجيزة، والبحيرة، والإسماعيلية، والشرقية، والسويس، والمنوفية، وسوهاج، وأسوان.

خلال وبعد المرحلة الأولى.⁴ وتهدف هذه البيانات إلى أن تقدم معلومات وتعليقات حقيقية واستنتاجية للسلطات الانتخابية، وهذا من أجل إنجاز تحسينات تقدمية في عملية الاقتراع. وفي هذا الإطار يقدم مركز كارتر للجنة القضائية العليا للانتخابات النصائح المحورية التالية:

عملية الاقتراع

- تعيين مسؤولين قضائيين إضافيين لكل مركز اقتراع من أجل هدف واحد وهو التنسيق مع، والإشراف على، والاتصال بالسلطات الأمنية وإدارتها لدخول مواقع الاقتراع؛
- ضمان إصدار تعليمات لكل القضاة المشرفين على اللجان لتوضيح إجراءات تقديم مساعدة جزئية، إن كانت هناك ضرورة لذلك، للناخبين الأميين؛
- التأكيد على التعليمات للقضاة فيما يخص أهمية عمليات حصر أوراق الاقتراع بعد نهاية الاقتراع.
- ضمان توصيل أي قرار خاص بتمديد ساعات الاقتراع مبكراً، بقدر الإمكان. ومن أجل ضمان الشفافية وتجنب التخمين، من الضروري تقديم سبب التمديد. كما يجب توصيل مثل هذه القرارات للجمهور عن طريق كل الوسائل المتاحة من أجل إعلام الناخبين بالتمديد.

نقل صناديق الاقتراع

- تطبيق خطط لوجستية محسنة من أجل نقل صناديق الاقتراع من مكاتب الاقتراع إلى مراكز الفرز بطريقة منظمة وضمان قدرة القاضي المشرف على مرافقة الصناديق؛
- تطبيق عمليات لتسجيل وصول وقبول صناديق الاقتراع وأي مواد انتخابية أخرى مختلفة في مراكز الفرز؛

مراكز الفرز

⁴ بيان مركز كارتر الخاص ببيئة ما قبل الانتخابات في مصر، 21 نوفمبر 2011؛ بيان مركز كارتر التمهيدي الخاص بالمرحلة الأولى للانتخابات مجلس الشعب في مصر، 2 ديسمبر 2011، بيان مركز كارتر الخاص بنتائج الانتخابات وعملية إدارة الشكاوي، 8 ديسمبر 2011

- تعيين مسؤولين قضائيين إضافيين لكل مركز اقتراع بهدف التنسيق مع، والإشراف على قوات الأمن، في إدارتها لدخول مواقع الاقتراع، لضمان الوصول المنظم وفي الوقت المحدد للشخص المخول له ذلك، بما في ذلك القضاة، ومندوبو الأحزاب، المتابعون المحليون والعالميون، وآخرين،
- إصدار إجراءات واضحة لمسؤولي الانتخابات من أجل توحيد معايير إجراء عملية الفرز؛
- توفير معلومات إضافية للأطراف الانتخابية المعنية فيما يتعلق بكيفية ووقت إدخال أصوات المصريين في الخارج في نتائج الانتخابات؛

عمليات تقديم الشكاوي

تعزيز وضوح عمليات تقديم الشكاوي وتطبيق أنظمة لتسجيل ومتابعة الشكاوي التي تم تقديمها؛ بذل جهود موحدة للإعلان عن والتوعية بكيفية عملية تقديم الشكاوي ما بين الأطراف الانتخابية المعنية؛ التأكيد من أن معالجة الشكاوي، وعمليات الطعن، والقرارات تتم وفقا للإطار الشرعي.

يمكن الحصول على النص الكامل لبيان مركز كارتر التمهيدي من موقع www.cartercenter.org.

####

"نشر السلام. مكافحة الأمراض. بناء الأمل".

باعتباره منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، أسهم مركز كارتر في تحسين حياة الشعوب في أكثر من 70 بلدا من خلال حل للنزاعات؛ وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين في الدول النامية كيفية زيادة إنتاج المحاصيل. وقد قام الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، وزوجته روزالين بتأسيس مركز كارتر عام 1982، بمشاركة جامعة إيموري من أجل نشر السلام وتحسين الصحة على مستوى العالم.



بيان تمهيدي لمركز كارتر فيما يخص المرحلة الثانية لانتخابات مجلس الشعب في مصر

18 ديسمبر 2011

شهدت بعثة مركز كارتر المرحلة الثانية لانتخابات مجلس الشعب المصري التي جرت يومي 14 و15 ديسمبر وتلك عبر تسع من المحافظات المصرية السبع والعشرين.⁵ وقد أرسل المركز ما يزيد عن 40 مشاهدا دوليا إلى كل من المحافظات التسع لمتابعة البيئة ما قبل الانتخابات، وعمليات الاقتراع والفرز بشكل مباشر. وبما أن الانتخابات تجري خلال مراحل، فسيشكل هذا البيان جزءا من التقييم الشامل لمركز كارتر الذي يجب أن يتم إكماله في نهاية انتخابات مجلس الشعب. ويبيّن هذا البيان على البيانات السابقة التي تم إصدارها خلال وبعد المرحلة الأولى.⁶ وتهدف هذه البيانات إلى أن تقدم معلومات وتعليقات حقيقية واستنتاجية للسلطات الانتخابية، وهذا من أجل إنجاز تحسينات تقديمية في عملية الاقتراع. وهذه هي النتائج الرئيسية لما شهده مشاهدو مركز كارتر خلال المرحلة الثانية للانتخابات:

حملات دعائية غير شرعية: لاحظ المشاهدون تحسنا في أوجه عدة لعمليات الاقتراع مقارنة بالمرحلة الأولى. وكان هناك انخفاض ملحوظ في حملات الدعاية السياسية غير الشرعية خلال فترة الصمت الانتخابي قبل الانتخابات والتي استغرقت 48 ساعة، خصيصا في المدن، مع أن نفس مستوى الانتهاكات المتعلقة

⁵ تتضمن هذه المحافظات التسع: بني سويف، والجيزة، والبحيرة، والإسماعيلية، والشرقية، والسويس، والمنوفية، وسوهاج، وأسوان

⁶ يقر مركز كارتر بأن اللجنة القضائية العليا للانتخابات قد اتخذت خطوات حديثا لتعزيز العملية الانتخابية عن طريق إصدار نسخ جديدة لـ "تعليمات للقضاة واللجان" قبل المرحلة الثانية للانتخابات.

بالحملات ما زالت تجرى في عدة مناطق ريفية. وقد انخفضت حملات الدعاية غير الشرعية داخل مكاتب الاقتراع بطريقة ملحوظة في أغلبية المناطق، بسبب تزايد احتراس القضاة المشرفين بشكل جزئيا.

الوصول إلى مركز الاقتراع: تم الإبلاغ عن تعقيدات إدارية ولوجستية سببت التأخير في فتح مراكز الاقتراع في المرحلة الأولى بشكل أقل. وبرغم من ذلك، ما زال التأخير في فتح المراكز يشكل مشكلة. حيث أفاد مشاهدو مركز كارتر عن عدد من الحالات التي منعت فيها القوات الأمنية المسئولة عن الوصول إلى مراكز الاقتراع دخول مندوبي الأحزاب والمرشحين. وهذه مشكلة حقيقية لأن حضور المندوبين داخل مركز الاقتراع ضروري لكي يقوم القضاة المشرفين بتحضير المكتب للفتح. وفي ضوء انقطاع التواصل بين قوات الأمن والقضاة المشرفين، يقدم مركز كارتر بعض التوصيات الخاصة بالجولات المقبلة للاقتراع:

- يجب تعيين قاضٍ إضافي لكل مركز اقتراع ليقوم، فقط، بالتنسيق والإشراف على قوات الأمن.
- يجب إطلاع قوات الأمن بصورة جيدة على واجباتهم، والتي تتضمن الاستجابة لتعليمات القضاة المشرفين؛ و
- يجب إمداد ممثلي الأحزاب والمرشحين المعتمدين ببطاقات تعريف يطلب منهم ارتدائها في كل الأوقات لتسهيل دخولهم إلى مراكز الاقتراع.

داخل مراكز الاقتراع: لقد تم، بصورة واسعة، تنفيذ التعليمات الحديثة من قبل اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات بضرورة وجود امرأة داخل كل مركز اقتراع، مما يعد تطورا جيدا. ومع ذلك فإن التحقق من وجود الحبر الفسفوري أو عدمه على أصابع الناخبين قبل الاقتراع مازال ضعيفا، مثله في ذلك مثل غمس إصبع الناخب في الحبر بعد الاقتراع. ومما يحتل أهمية خاصة، أيضا، عدم الوضوح والاطراد فيما يخص مساعدة الناخبين الأميين وذوي الاحتياجات الخاصة. إن المادة (29) من قانون ممارسة الحقوق السياسية واضحة فيما يخص إمكانية مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة التصويت، ومع ذلك، فيما يخص الأميين، فإن درجة المساعدة التي يمكن تقديمها إليهم غير منصوص عليها، ونتيجة لذلك فهي تتم بغير اطراد. وللتأكد من اطراد عملية التصويت، وبالتالي ضمان مصداقيتها، يهيب مركز كارتر باللجنة القضائية العليا

المشرفة على الانتخابات من أجل إصدار تعليمات للقضاة رؤساء اللجان من أجل توضيح الإجراءات الخاصة بتقديم مساعدة جزئية، إن كان هناك داع لذلك، للناخبين الأميين.

تمديد ساعات الاقتراع: لقد كان قرار اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات بتمديد ساعات التصويت حتى التاسعة مساءً خلال أول أيام التصويت مصدراً للارتباك في العديد من مراكز الاقتراع. وقد أفاد متابعو مركز كارتر أنه، في حالات كثيرة، كان يتم إعلام القاضي رئيس اللجنة بالتمديد خلال الساعة الأخيرة أو ومركز الاقتراع على وشك الإغلاق. وبالإضافة إلى هذا، فإن مسؤولي الانتخابات كانوا غير واضحين فيما يخص سبب التمديد. وإذا كانت اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات تنوي تمديد ساعات التصويت في الجولات المقبلة، فإنه من المقترح أن تتأكد من أن أي قرار خاص بتمديد ساعات التصويت يجب أن يصل إلى الأطراف المعنية في وقت مبكر بقدر الإمكان. ومن أجل ضمان الشفافية، ولتجنب التكهنات، يجب تقديم سبب لهذا التمديد.

حصر أوراق الاقتراع ونقل المواد الحساسة: يعد حصر أوراق الاقتراع عند إغلاق مركز الاقتراع إجراء هاماً من أجل ضمان نزاهة عملية التصويت.⁷ ومع ذلك فقد لاحظ متابعو مركز كارتر وجود عدم اطراد فيما يخص هذه العملية. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ متابعو المركز وجود ما يمكن تسميته بالفوضى والارتباك في عملية نقل الصناديق إلى مراكز الفرز. إن صناديق الاقتراع التي فقدت من الدائرة الأولى بالقاهرة (في منطقة الساحل) خلال المرحلة الأولى من الانتخاب، والتي ستتم إعادتها في يناير المقبل، إنما تلقي الضوء على

⁷ الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، المادة 25: "يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة: (ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين؛ تقترح الممارسة العالمية السلمية "أنه من الواجب أن يوفر الإطار الشرعي بلغة واضحة وموضوعية الإجراءات الخاصة لنقل النتائج البروتوكولية للفرز، وبطاقات التصويت، والمواد الانتخابية من اللجان الانتخابية على المستوى البدائي إلى اللجان على المستوى المتوسط والعالي من أجل وضع الجداول والفرز؛" منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دليل المراقبة المحلية للانتخابات، صفحة 37: "إن عمليات غلق مراكز الاقتراع وعمليات الفرز يجب النص عليها في القانون كما يجب توفير إجراءات أمنية تضمن شفافية وسرعة ودقة الفرز." الاتحاد الأوروبي، الدليل الإرشادي لمراقبة انتخاب الاتحاد الأوروبي، الطبعة الثانية، ص 82.

أهمية ضمان أن تتم هذه العملية بشكل منظم. ولذلك يقترح مركز كارتر أن تقوم اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات بالتأكيد على أهمية إجراءات حصر أوراق الاقتراع في نهاية الاقتراع، والتأكد من وجود خطة لوجستية كافية ومنظمة لنقل صناديق الاقتراع، كما يجب التأكد، أيضا، من يرافق القاضي المشرف على اللجنة الصناديق في جميع الحالات.

الوصول إلى مراكز الفرز: في مراكز الفرز نفسها تم ملاحظة الفوضى التي طبعت وصول الصناديق، والقضاة، وعمال الاقتراع. وقد ساهمت الصعوبات التي صاحبت الدخول الفعلي لمراكز الاقتراع في هذه المشكلة. لقد كانت المشاكل التي واجهها القضاة، والمندوبين، والمتابعين في الدخول إلى مراكز الفرز دليلا قويا على عدم وجود تواصل بين قوات الأمن والقضاة المسؤولين عن الإشراف.⁸ ومن أجل تحسين الإجراءات الخاصة بالوصول إلى مراكز في الجولات القادمة من الاقتراع، يقترح مركز كارتر، بشدة، أن تأخذ اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات الاقتراحات التالية بعين الاعتبار:

- تعيين مسؤولين قضائيين إضافيين لمراكز الاقتراع من أجل الإشراف على قوات الأمن التي تتحكم في الوصول إلى مراكز الفرز؛
- يجب توعية أفراد القوة الأمنية بما في ذلك القادة والإدارة بمهام واجباتهم والاستجابة لتعليمات القضاة المشرفين على الانتخابات؛
- يجب تنفيذ نظام لوصول وأخذ صناديق الاقتراع والمواد الأخرى الحساسة من مراكز الاقتراع من أجل تسجيل والتأكد على وصول هذه المواد؛
- يجب أن يكون هناك فصل بين طريق دخول السيارات وطريق دخول المشاة إلى مراكز الفرز، إذا أمكن ذلك. وسوف يسمح هذا بأن يصاحب القاضي المشرف على اللجنة وبعض عمال الاقتراع صناديق الاقتراع في السيارة، بينما يأخذ بعض عمال الاقتراع الآخرين، ومندوبي الأحزاب والمرشحين، والمتابعين المحليين والدوليين طريق المشاة، و

⁸ في 5 حالات على الأقل لم يستطع مشاهدو مركز كارتر دخول مركز الفرز بسبب البيئة الفوضوية أو رفض دخولهم من قبل قوات الأمن و/أو القضاة، الأمر الذي يعتبر تدهورا مقارنة بالمرحلة الأولى.

- إذا كانت هناك صعوبات فعلية في الوصول إلى مراكز الاقتراع، يجب استخدام موقع آخر من أجل التحكم في وإدارة تدفق السيارات والمواد وأطقم العمل إلى داخل مراكز الفرز

داخل مراكز الفرز: كان الجو داخل مراكز الفرز يوحى هو الآخر بالفوضى. وبالرغم من جهود وتعليمات اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات، فإن عدم وجود أثاث ومعدات كافية لعمال الاقتراع والقضاة المشرفين على اللجان كثيرا ما أجبرتهم على تبني ترتيبات مرتجلة للفرز. إن القصور الذي تعاني منه مراكز الفرز، والترتيبات المرتجلة للفرز يعوقان الجهود التي يبذلها ممثلو الأحزاب والمرشحين، بالإضافة إلى المتابعين، من أجل متابعة عمليات فرز الأصوات بشكل كاف. إضافة إلى ذلك، لاحظ متابعو مركز كارتر أن عدم وجود إجراءات معيارية للفرز قد أدى إلى تعدد الطرق المستخدمة. ومن الجدير بالذكر هنا، أنه على الرغم من هذه المشاكل التي تمت ملاحظتها فإن متابعي مركز كارتر قد تأثروا بتفاني القضاة، وطاقت العاملين في مراكز الاقتراع والفرز، وبخبرين، الذين عملوا لساعات طويلة من أجل إكمال عمليات الفرز. وفي النهاية، فإنه مازال غير واضح كيف وأين يتم دمج أصوات المصريين في الخارج في النتيجة. وبهيب مركز كارتر باللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات أن تأخذ التوصيات التالية بعين الاعتبار.

- يجب بذل المزيد من الجهود لإعداد مكان مناسب للعمل وتوفير المعدات الكافية في مراكز الاقتراع من أجل عمل القضاة المشرفين وعمال الاقتراع وذلك خلال عملية الفرز؛
- ومن أجل ضمان الشفافية، يجب أن يتضمن تخطيط مراكز الاقتراع مكانا كافيا لمندوبي الأحزاب والمرشحين، بالإضافة إلى المتابعين الدوليين والمحليين، لتمكينهم من ملاحظة العملية بطريقة ذات معنى.
- يجب أن تكون هناك إجراءات واضحة لإجراء عملية الفرز من قبل مسؤولي الانتخابات لتوحيد معايير عملية الفرز؛ و
- يجب أن تقوم اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات بتقديم توضيحات حول كيف وأين يتم دمج أصوات المصريين في الخارج في نتيجة الانتخابات.

عملية الشكاوي: بشكل عام، عانت المرحلة الثانية من الانتخابات من مشكلات بنيوية، تم تحديدها، قبلا، خلال المرحلة الأولى من الانتخابات. وبشكل خاص، مازلت عملية ترتيب وإدارة الشكاوي الانتخابية غامضة. وعلى سبيل المثال، فقد أجبر الحكم الذي أصدرته المحاكم المصرية، يوم واحد قبل الانتخابات، بإعادة الأحزاب التي تم استبعادها سابقا إلى أوراق الاقتراع في ثلاث دوائر للتمثيل النسبي، المرشحين على تأجيل السباق الانتخابي إلى جولة الإعادة. وبينما يسمح، هذا الحكم لهذه الأحزاب بالمنافسة، بوجود عملية انتخابية أكثر شمولا، فإن الوقت الذي صدر فيه حكم المحكمة بخصوص الطعن يمثل إشكالية.⁹ فالمادة التاسعة من قانون مجلس الشعب (كما تم تعديلها) تنص على المدى الزمني لمعالجة هذه الطعون. إن إعاقة أنشطة التصويت وحالة عدم اليقين التي نتجت عن عدم مراعاة هذه الشروط قد عطلت العملية الانتخابية. إن إدارة الشكاوي والطعون تعتبر عنصرا أساسيا لأي انتخاب، إلى جانب معالجتها في وقت كاف، من أجل تقليل حالة عدم الوضوح بالنسبة للأطراف المعنية بالعملية الانتخابية.¹⁰ ولذلك فإن مركز كارتر يهيب باللجنة الفضائية العليا المشرفة على الانتخابات أن:

- تعمل على توضيح إجراءات الشكاوي وتطبيق الأنظمة التي تساعد على تسجيل وتتبع الشكاوي التي يتم تقديمها؛
- تقوم بجهود منظمة من أجل إعلام الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية وزيادة وعيها بإجراءات تقديم الشكاوي؛ و
- تتأكد من أن تسليم الشكاوي، والطعون، والأحكام إنما يتم من خلال إطار قانوني..

⁹ انظر فيما يخص الممارسات العالمية السليمة مثلا، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التزامات متواجدة للانتخابات الديمقراطية، ص 75: "يعتبر من الممارسات السليمة الخاصة بالشكاوي الانتخابية: توفير عملية تقديم سريعة للشكاوي والطعون، والسماح بمعالجة الشكاوي بطريقة فعالة -إن أمكن ذلك- خلال فترة الانتخابات..." وتتضمن ممارسات سليمة إضافية خاصة بمعالجة الشكاوي والطعون: الحق في المعالجة في وقت كاف".

¹⁰ الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، المادة 2 (3) (أ): "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد: (أ) بأن تكفل توفير سبيل فعال للتنظم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية."؛ لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تعليق عام رقم 34، فقرة 19؛ الاتحاد البرلماني الدولي، الانتخابات الحرة والنزيهة: القانون الدولي والممارسة، ص 158: "تتطلب نزاهة النظام ليس فقط أن تقوم سلطة مستقلة ومحيدة -مثل اللجان الانتخابية أو المحاكم- بتناول مثل هذه الأمور [الشكاوي الانتخابية]، بل أيضا أن يتم اتخاذ القرارات في وقت كاف، لكيلا تتأخر نتائج الانتخابات".

لقد تم اعتماد مهمة مركز كارتر في مشاهدة الانتخابات البرلمانية في مصر من قبل اللجنة القضائية العليا للانتخابات. ولقد أرسل مركز كارتر الفوج الأول من وفده الدولي في 6 نوفمبر 2011. وقد قام مركز كارتر بإرسال 40 متابع لفترات كبيرة ومتوسطة من 21 دولة تتضمن: أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، كينيا، لبنان، ماليزيا، المغرب، هولندا، النرويج، فلسطين، الفلبين، سلوفاكيا، الصومال، أسبانيا، السودان، تونس، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وسوف يقوم هؤلاء بمشاهدة وملاحظة الإدارة الانتخابية، والحملات الانتخابية، وعملية التصويت وعملية الفرز، وأنشطة أخرى ذات صلة بالعملية الانتخابية في مصر.

إن المهمة الانتخابية التي يقوم بها مركز كارتر إنما تتم وفقا للدليل الإرشادي ومدونة قواعد السلوك للمراقبين التي أصدرتها اللجنة القضائية العليا للانتخابات، إلى جانب إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك للمراقبين الدوليين والتي اعتمدها الأمم المتحدة في 2006 وتم التصديق عليها من قبل 37 مجموعة لمراقبة الانتخابات. وسوف يقوم المركز بتقييم العملية الانتخابية بناء على الإطار القانوني المصري والتزامات مصر بإجراء انتخابات ديمقراطية منصوص عليها في الاتفاقات الإقليمية والدولية.

"نشر السلام. مكافحة الأمراض. بناء الأمل".

باعتباره منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، أسهم مركز كارتر في تحسين حياة الشعوب في أكثر من 70 بلدا من خلال حل للنزاعات؛ وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين في الدول النامية كيفية زيادة إنتاج المحاصيل. وقد قام الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، وزوجته روزالين بتأسيس مركز كارتر عام 1982، بمشاركة جامعة إيموري من أجل نشر السلام وتحسين الصحة على مستوى العالم.